



مجلة دراسات إقليمية

اسم المقال: العلاقات التركية - الإيرانية 1945 - 1996

اسم الكاتب: أميرة اسماعيل العبيدي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/960>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 09:11 +03

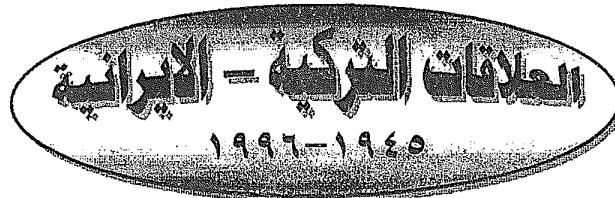
الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المنشورة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات إقليمية - جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





أميرة اسماعيل العبيدي

مقدمة

ما أن قامت الحرب العالمية الثانية واشتد أوراها حتى تحددت مواقف العديد من الدول منها ، وكان موقف كل من تركيا وإيران في بداية الحرب هو الوقوف على الحياد ، فالنسبة لتركيا لم يكن وقوفها على الحياد عملاً سهلاً بل كلف البلاد غالياً فقد كان لهيب الحرب يكاد يطال الحدود التركية من كافة الجهات ، كما أن التهديد الخارجي كان يهدد الأتراك ، ولهذا حافظت تركيا على قوة عسكرية ضخمة للدفاع عن البلاد في حالة اقتراب الخطر منها ، وكان حيادها حياداً مسلحاً باهض الثمن^(١). وحافظت تركيا على اتصالها الوثيق بالبريطانيين الذين لعبوا دوراً رئيساً في تجهيزها بالمعدات العسكرية وكان الانكليز يعملون على محاولة إدخال تركيا الحرب إلى جانبهم حيث قامت بالعديد من الاجتماعات والزيارات من أجل ذلك ، لكن تركيا استمرت في حيادها من الحرب إلى أن وضعت أوزارها في عام ١٩٤٥ ، وبذلك جنبت تركيا نفسها الدمار وبقيت على علاقة جيدة مع الأطراف المتحاربة^(٢).

أما إيران فقد كان لها موقف تركيا نفسه فقد أعلنت الحياد بادئ الأمر غداة نشوب الحرب في عام ١٩٣٩ ، وكانت الأوساط الإيرانية ميالة إلى الألمان في الغالب هذا في وقت كانت فيه إيران تمثل الطريق المناسب لنقل المعدات والمؤن إلى روسيا ، بعد أن سدت تركيا المضايق في وجه الجميع^(٣). وبث الحفاء بعد غزوmania للاتحاد السوفيتي في ٢١ حزيران ١٩٤١ في امكانية استخدام الأرضية الإيرانية كطريق لروسيا ، وبعد توجيه انذار للحكومة الإيرانية بطرد الألمان ، غزت كل من بريطانيا وروسيا إيران في آب ١٩٤١ ، وأنهار جيش رضا شاه الذي تولى الحكم ستة عشر عاماً (١٩٢٥ - ١٩٤١) بعد مقاومة رمزية ، وقد احتل الحلفاء إيران ، فكان الروس في الشمال والبريطانيون في الجنوب وبضغط من السوفيت والبريطانيين تنازل الشاه عن العرش لولده محمد رضا البالغ من العمر ٢٢ سنة ثم ترك إيران ليموت في المنفى بجنوب أفريقيا عام ١٩٤٤^(٤).

* مدرس مساعد / مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل.

وسلمت مقاليد الحكم وزارة جديدة ميالة للحلفاء، وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٢ عقدت معاهدة تحالف سياسية مع بريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي وقد نصت المعاهدة على أن وجود الجيوش الأجنبية في البلاد لا يشكل احتلالاً عسكرياً، كما منحت الحلفاء تسهيلات للنقل والمواصلات في إيران ثم اشترطت انسحاب الجيوش الحليفة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الحرب مع دول المحور^(٥). وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية طمع كل من الروس والإنكليز بالبقاء في إيران وتقسيمها بينهما ، لكن الحكومة الإيرانية تغلبت على المصاعب بمساعدة مجلس الأمن ، وفي ٢ آذار ١٩٤٦ أرحل الإنكليز والأميركيون عن إيران في حين اضطررت القوات الروسية على الرحيل بعد ذلك في أيار ١٩٤٦^(٦).

أولاً. أوضاع الدولتين بعد الحرب العالمية الثانية:

ارتبطة كل من تركيا وإيران بسياسة الأحداث الغربية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٩ بالنسبة لإيران في حين استمرت تركيا بهذه السياسة حتى الوقت الحاضر، وقد استفادت الدولتان خلال الحرب العالمية الثانية من قانون الأعارة والتاجر الذي سنته الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم بموجبه العون إلى حلفائها ، إذ حصلت إيران وتركيا على مساعدات عسكرية واقتصادية حتى نهاية تلك الحرب^(٧)؛ فلقد نجحت الدبلوماسية التركية بعد الحرب العالمية الثانية في التقرب من الولايات المتحدة والأقطار الغربية وذلك عن طريق مبدأ ترومان ومشروع مارشال ، عندما استطاعت اقتحام الولايات المتحدة بأهميتها في منطقة الشرق الأوسط كأداة من أدوات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، ونتيجة لذلك فقد أبرمت مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والتي استطاعت تركيا عن طريقها الحصول على معونات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة ، كما استطاعت تركيا بعد ذلك الانضمام إلى المجلس الأوروبي وذلك في عام ١٩٤٩^(٨). وظهرت حركة تحرر تقدمية واتجاهات جديدة في حياة تركيا السياسية ، يأتي في مقدمتها قيام نظام تعدد الأحزاب في البلاد بدلاً من نظام الحزب الواحد^(٩).

وقد وجد هذا الاتجاه الجديد الطريق للأعراب عن نفسه اعتراضاً مثيراً في أيار ١٩٥٠ حينما آلت الانتخابات الوطنية الحرة إلى الانتصار الساحق الذي أحرزه الحزب الديمقراطي الجديد والذي أسسه أربعة رجال استقالوا من حزب الشعب هم جلال بايار ، وقد شغل منصب رئاسة الوزراء في عهد أتاتورك بعد استقالة عصمت إينونو ، وعدنان مندريس نائب كوتاهية وأحد كبار ملوك الأرضي ، ومحمد فؤاد كوبيريلي المؤرخ المشهور ، ورفيق كورآلان النائب والمحافظ السابق^(١٠). وأعقب ذلك انتخابات جلال بايار رئيساً للجمهورية وعدنان مندريس

رئيساً للوزراء ورفيق كورآلتان رئيساً للمجلس الوطني الكبير وفؤاد كويريللي وزيراً للخارجية ، وتم التأكيد على الحرية الاقتصادية واعادة التعليم الديني وادراج البرامج الدينية في الراديو^(١١). وعلى الرغم من ذلك فان الديمقراطية لا يمكن ان ترسخ أقدامها بسرعة من غير كثير من العمل الشاق ، فان مشاكل كثيرة مثل مشكلة انتخاب نظام ذو حزبين أو احزاب متعددة ، والدور الذي يجب أن يلعبه الدين في شؤون الدولة كلّها مشاكل يجب أن ينظر بها على ضوء علاقتها بالتطور المنظم للنظم والعمليات الديمقراطية^(١٢).

أما بالنسبة لایران ، فبعد توقيع آخر دولة من دول المحور ، وهي اليابان، على وثيقة استسلامها في ٢ أيلول ١٩٤٥ حتى وقعت اضطرابات خطيرة معادية للحكومة في ولاية اذربيجان الخاضعة للنفوذ السوفيتي حيث أعلن استقلالها، لكن رئيس الوزراء الايراني احمد قوام أرسل الجيش الايراني الى اذربيجان بحجة تنظيم الانتخابات ، فتم القضاء على الأذربيجانيين في ١٢/كانون الأول عام ١٩٤٦ وأنهت وجود تلك الجمهورية كما قمعت بقوة السلاح جمهورية مهاباد الكردية تحت ستار الحجج ذاتها التي قمعت بها جمهورية اذربيجان، وفي ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٤٧ رفض البرلمان الايراني ، وبتشجيع امريكي ، المصادقة على اتفاقية النفط الايرانية السوفيتية وقد أسفر ذلك عن التوتر المستمر بين روسيا وايران^(١٣).

وتدورت الأوضاع الاقتصادية في البلاد وتعرض الشاه محمد رضا بهلوی (١٩٤١ - ١٩٧٩) الى محاولة اغتيال على يد أحد أتباع حزب توده الشيوعي الايراني (حزب الجماهير) في جامعة طهران ، فجرحه جرحًا طفيفاً ، فوجد الشاه في ذلك مبرراً لضرب الحركة الوطنية والتكميل بها فصدرت الأوامر الشاهانية بحل حزب توده لكنه استمر في نشاطه السري وبرز دوره في معركة البترول الايرانية^(١٤). وكان الدكتور محمد مصدق قد طرح مشروع تأميم النفط في يوم ١٥ آذار عام ١٩٥٠ وأقر مجلس الشورى الايراني المشروع، كما أقره مجلس الشيوخ يوم ٢٠ آذار عام ١٩٥٠ وصار قانوناً وحلم الجماهير الايرانية ، ولذلك عهد الشاه الى مصدق بتشكيل الوزارة فشكّلها يوم ٦ أيار عام ١٩٥١ وقرر مجلس الوزراء رفع يد بريطانيا عن النفط ثم شكل مصدق وزارته الثانية في تموز ١٩٥٢ بعد أن استقال وغاب عن الوزارة ثلاثة أيام فقط ، ومضى في اجراءات التأميم . ولكن الشاه محمد رضا والمخابرات الأمريكية والبريطانية بالتعاون مع بعض رجاله مثل الجنرال فضل الله زاهدي قاموا بانقلاب ضد مصدق فأسقطوا حكومته وادعموا كثيراً من رجالها وشكل الوزارة الجديدة الجنرال زاهدي الذي أعاد شركات النفط الغربية الى وضعها الاستغلالي السابق^(١٥).



وبدأت حكومة زاهدي عملها إذ أعلنت في كانون الأول ١٩٥٣ عن رغبتهما في استئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا بعد أن انقطعت منذ تشرين الأول ١٩٥٢ ، وبدأت بمحاجمة الحكومة السوفيتية اعلامياً ، وتمادت حكومة زاهدي في حكمها^(١٦).

ثانياً. السياسة الخارجية والتحالفات :

بدأت كل من الدولتين تركيا وإيران خلال فترة الخمسينات تبني سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الدخول والمشاركة في الأخلاف والاتفاقات التي عقدت في المنطقة^(١٧) فلقد ازدادت علاقات تركيا بالولايات المتحدة والعالم الغربي لدرجة أن الأوروبيين لاحظوا ينظرون إلى تركيا "كوكيل للغرب في المنطقة" ، لمحاولتها إدامة السيطرة الغربية من خلال نظام جديد للمحالفات" ، وكانت الخطوة الأولى في هذا النظام هو انضمام تركيا رسمياً إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ ، وسعياً لها لإقامة (مشاريع الشرق الأوسط) ، وربطها بحلف الأطلسي ، ومن ذلك مبادرة تركيا لعقد معاهدة دفاعية بينها وبين العراق ، والتي كانت بمثابة النواة لميثاق بغداد^(١٨).

وتم توقيع ميثاق الحلف بين العراق وتركيا في ٢٤ شباط ١٩٥٥ ، وانضم إليه بريطانيا في ٥ نيسان ، وباكستان في ٢٣ أيلول ، وإيران في ٢٣ تشرين الأول ، ووفر الحلف التعاون المشترك بين الأطراف الموقعة عليه ، وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تنظم إلى الحلف وإنما كانت مشاركة في اللجان العسكرية والاشراف فقط^(١٩). وكان هدف الحلف هو عدم تغلغل الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط ، وكان لحلف بغداد دور في تطور العلاقة بين تركيا وإيران ونمط هذه العلاقة بعد انهيار الحلف^(٢٠).

وبرزت الأهمية الجيوستراتيجية لموقع تركيا عندما أصبحت عضوأفي حلفي شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ والمعاهدة المركزية عام ١٩٥٥ ، وكذلك من خلال كونها الدولة الإسلامية الوحيدة التي طورت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل منذ مطلع الخمسينات ، كما أن موقع إيران الجغرافي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في سياساتها الخارجية ومنحها موقعها الممتاز أهمية دولية ، وهذه الأهمية قد استفادت منها إيران في أيام الأزمات الدولية حيث أن هناك تنافس دولي عليها^(٢١).

وأصحاب علاقة الولايات المتحدة بكل من تركيا وإيران نوعاً من الفتور في ستينيات القرن العشرين بسبب موقف الأولى المتحفظ من التدخل التركي في قبرص ، وموقفها المعارض لسياسة الشاه الداخلية ، وعليه نجد حصول تطور العلاقات السياسية بين إيران وتركيا ، ففي حديث خاص أدى به أسد الله علم ، رئيس الوزراء الإيراني في ٢ كانون الثاني ١٩٦٤ ، قال: "لن أكتفي بمجرد الاهتمام بتطوير العلاقات بين إيران وتركيا ، وإنما سأجعل من تحقيق ذلك مبدأ سياسياً لي" ، ومما يعزز هذا الرأي ، أن البلدين أرادا زيادة التحالف الإقليمي بينهما ، ففي



الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل إلى طهران في السادس من مايس ١٩٦٧ ، أعلن عن هذا التعاون ، وتناقلت الأنباء أخباراً عن ان الرئيسين التركي والإيراني بحثاً إمكانية قيام حلف دفاعي يضم ايران وتركيا وباكستان ، ولم تستبعد وكالات الأنباء هذه الظروحتين ، باعتبار الدول الثلاث مشتركة في حلفين غربيين من خلال عضويتهما في الحلف المركزي وحلف شمال الأطلسي وایران في عضوية الحلف المركزي وحلف جنوب شرق آسيا^(٢٢).

وبعد الزيادة الهائلة في سعر النفط عام ١٩٧٣ ، أصبح احتياج تركيا للتعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول المنتجة للنفط أكثر الحاجة حيث طابت تركيا من ایران امدادات نفط وقروض ، فوافق الشاه على تقديم استثمارات ، ولكن بشرط أن تخدم أغراض التنمية في ایران نفسها فكان اسلوب الشاه في معاملة تركيا كعميل أدى الى فتور العلاقة بينهما^(٢٣).

ثالثاً. التطورات السياسية الداخلية لكلا الدولتين ومدى تأثيرها :

لقد شهدت تركيا في خمسينيات القرن الماضي ظاهرة التعذيبية الحزبية ، بعد ان كانت الدولة تتبع نظام الحزب الواحد وبعد مجئ الديمقراطيين للحكم واتباع سياسة حرمة بالنسبة للممارسات الدينية والاقتصاد^(٤). ولقد ازدادت حدة الصراع على السلطة بين الديمقراطيين والجمهوريين ، وهو صراع بدأ يدخل مرحلة حاسمة ، استخدم فيه كل الوسائل وتفجرت مصادمات داخل البرلمان واسعاف الطلبة كي يقفوا الى جانب المعارضة ضد الحزب الديمقراطي ، وجرت عدة تجمعات ومظاهرات طلابية واحتجاجية على اعتقالات جماعية ، وباندلاع النظاهرات الطلابية ، استغل الجيش حالة الاستياء العام لاسقاط حكومة مندريس ، وبدأت قوات الجيش في أقرة في صبيحة يوم ٢٧ أيار ١٩٦٠ باحتلال المؤسسات الحكومية ودار الإذاعة ومقر رئاسة الجمهورية واعتقل رئيس الجمهورية جلال باييار ورئيس الحكومة عدنان مندريس ، ورئيس المجلس الوطني الكبير رفيق كورآتان ، وجميع الوزراء ، وقد استغرق الانقلاب عدة ساعات فقط منهاً بذلك عهد الحزب الديمقراطي ونافذاً السلطة الى العسكريين^(٥). وتم انتخاب جمال كورسيل رئيساً للجمهورية وعاصمت اينونور رئيس الوزراء واستمر كورسيل في الحكم حتى عام ١٩٦٦ عندما غاب عن الميدان السياسي لسوء صحته فانتخب جودت صوناي رئيساً للجمهورية في آذار ١٩٦٦ وتسلم سليمان ديميريل رئاسة الحكومة ، وعندما حدث اضطراب سياسي خطير أدى الى اعلان الأحكام العرفية ونزلت الدبابات الى الشوارع ، وعقدت القيادة العليا للقوات المسلحة اجتماعاً نوقشت أزمة البلاد السياسية ووجهت القيادة العسكرية التركية مذكرة الى رئيس البلاد جودت صوناي توضح له

فيها فوضى البلاد وتطالب باستقالة الحكومة ، وهددت بالسيطرة على السلطة في حالة عدم تنفيذ المطالبات ، فاضطرر سليمان ديميريل الى تقديم استقالته في ١٢ آذار ١٩٧١ وتشكلت حكومة جديدة برئاسة أحد زعماء حزب الشعب الجمهوري نهاد ايりيم باشتراط خروجه من حزبه .^(٢٦)

وفي الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٠ اتناوب على رئاسة الحكومة التركية كل من بولند اجاويد وسليمان ديميريل ، ونلاحظ خلال هذه الفترة كثرة تبدل الوزارات والحكومات والذي كان له تأثير سلبي على أوضاع البلاد ، فتدخل الجيش مرة أخرى بانقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ تزعمه كنان ايفرين رئيس الأركان العامة وكان التدخل اطول واشد وطأة مقارنة بانقلابي ١٩٦٠ و ١٩٧١ ، حيث انهم الأحزاب والساسة والمتقين بالفشل المسؤول عن الاضطرابات الداخلية في البلاد ، واعتبر الجيش نفسه المؤسسة الوحيدة التي سلمت من الفساد والتي تملك القدرة على إنقاذ البلاد .^(٢٧)

وحصل في تركيا أبان الثمانينات تطور اقتصادي وسياسي بولادة مشروع تركي استراتيجي جديد على يد شخصية قديرة متمثلة بتوركوت أوزال رئيس الوزراء التركي ورجل الاقتصاد التركي الشهير^(٢٨) ولعب مجلس الأمن القومي التركي دوره في صناعة القرار في تركيا حيث بدأت المؤسسة العسكرية تلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية من خلال الواقع المتمثل في منصب رئاسة الجمهورية وكذلك مجلس الأمن القومي الذي تمثل فيه المؤسسة العسكرية برئيس الأركان العامة وقادة القوات المسلحة ودور المؤسسة العسكرية التركية يظهر من خلال (مجلس الأمن القومي) الذي تأسس بموجب المادة (١١) من دستور عام ١٩٦١ وبعد أهم هيئة عسكرية -مدنية .^(٢٩)

وفي أعقاب انقلاب عام ١٩٨٠ تغير الحال ، فقد سيطر الجيش على مجلس الأمن القومي التركي الذي تشكل من جديد برئاسة الجنرال كنان ايفرين ، والذي أعلن بصفته رئيس مجلس الأمن القومي عن حل البرلمان والوزارة وأوقف العمل بالدستور الصادر عام ١٩٦١ وحظر جميع النشاطات السياسية للأحزاب ، وبموجب قانون ١٢ أيلول ١٩٨٠ منح كافة صلاحيات السلطة التشريعية الى مجلس الأمن القومي وقد خضع المجلس للتبعي الداخلي وتأسيس لجان جديدة له وهذا يوضح توسيع دور الجيش في صنع القرار السياسي التركي داخلياً وخارجياً .^(٣٠)



أما بالنسبة للأوضاع الداخلية في ايران ، فقد قام محمد رضا شاه بعد أن أعيد إلى عرشه عام ١٩٥٣ عن طريق انقلاب مضاد نظمه زاهدي الجنرال الايراني بالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) بالخلص من رئيس وزارته الذي فرضه عليه الأميركيون أما وقد تسلّم السلطة المطلقة في النهاية فقد عمد في أوائل السبعينات إلى تدشين برنامج للإصلاح الزراعي والتحديث ، وجاء رد الفعل سريعاً وكان الخميني أبرز المعارضين .^(٣١)

حيث دعا الجماهير إلى الثورة ، واندلعت الاضطرابات في طهران في عام ١٩٦٣ واستطاع الشاه أن يضع حدأً لها والقي خميني بالسجن وحدثت مظاهرات من قبل الجماعات الدينية ضد مالقيه الخميني ولتهذتها نفي الشاه آية الله إلى النجف وهكذا انتصر الشاه في الجولة الأولى لكن خميني كان خصماً عنيفاً لم يعترف بالهزيمة وقال عند مغادرته لايران هاماً " سوف نرى من منا سوف يسير الشعب وراءه أنا أو الشاه " .^(٣٢)

وبعد أزمة ١٩٦٣ بدأ الشاه يحكم بثقة جديدة ، ففي الشؤون الخارجية شجعه الانتصارات السياسية على مناوئيه والنمو الاقتصادي المتين القائم على حاجة متصلة للنفط الايراني على توسيع مجال ايران في الاتصالات ، فتحسنت علاقاته مع الاتحاد السوفيتي بشكل واضح وكانت زيارة الشاه للاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٥ وتوقيع اتفاقيات معمل الصلب في أصفهان والغاز الطبيعي في عام ١٩٦٦ علامات لهذه الثقة الجديدة ، وفي عام ١٩٧٢ زار الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون طهران ووعد الشاه بإمكانية شراء أي شيء من الولايات المتحدة باستثناء الأسلحة النووية ، وكان الشاه يمارس الحكم بيد قوية ويعمل على كبح النشاط السياسي المعارض لحكمه ، وخلال السبعينات وأوائل السبعينيات بقيت مجموعات المعارضة ضعيفة ومجازأة .^(٣٣) ولقد كان حل الأحزاب السياسية وتشكيل حزب (الانبعاث) كحزب وحيد عام ١٩٧٥ بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير حيث الاهتمام في الجامع والاضطرابات في قطاعات الدولة وعمّت الاضطرابات ، وأصبح سقوط الشاه أمراً محتماً وفي كانون الثاني عام ١٩٧٩ غادر الشاه البلاد ، ولقد أخذت قوة آية الله الخميني تتعاظم ففي شباط ١٩٧٩ عاد إلى طهران ولم يعد حرس الثورة تتلقى الأوامر إلا من خميني .^(٣٤) وقامت الثورة الخمينية تحت شعارين هما ، قلب نظام حكم الشاه ، ووضع الحد للوجود الأميركي وبعد أن سيطرت المعارضة على البلاد ، أعلن الامام الخميني في نيسان زوال سقوط النظام الملكي ، وقيام الجمهورية الاسلامية الايرانية ، وقال كلمته الشهيرة " شاه مات "^(٣٥)

وخلف سقوط الشاه في إيران مشاكل عديدة في علاقاتها مع القوى المحلية والدولية ، فالثورة الإيرانية ، في الوقت الذي أكدت الحاجة لدعم الأمن في جميع أنحاء المنطقة ، اطلقت ضغوطاً جديدة ، جعلت من الصعب تحقيق مثل تلك الترتيبات ، ولعل أكثر الأخطار التي ولدتها الثورة الإيرانية بعد قيامها عام ١٩٧٩ هي التصريحات التي كان يطلقها الإمام خميني والزعماء الإيرانيون بشأن (تصدير الثورة الإيرانية) التي يجب أن تنشر في المناطق الإسلامية الأخرى ومع ان إيران تتفى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى إلا ان وسائل اعلامها وتصريح زعمائها ، تحمل الدلائل على تشجيع الثورة في العديد من المناطق الإسلامية .^(٣٦) كما اعتبرت إيران " الخميني " نفسها من كثلة عدم الانحياز وفي إطار هذا التوجه يبدو ان إيران بعد أن ترتب اوضاعها ستعمل بقوة " تصدير الثورات الإسلامية " إلى الخارج .^(٣٧)

رابعاً. طبيعة العلاقات وتطورها في الفترة اللاحقة:

كانت العلاقات بين تركيا وإيران خلال فترة الثمانينات وما بعدها تميزت بالدقة في التعامل مع الأحداث بين البلدين فقد كان لتركيا نظرة خاصة أزاء الحرب الإيرانية العراقية الدائرة في الثمانينات والتي كانت بنظرها تعتبر قضية هامة تهدد أمن المنطقة واستقرارها ، وقد انتهت تركيا سياسة الحياد التام واعتبرت هذه السياسة عنصراً هاماً مؤثراً في المبادرات الرامية إلى احلال السلام حيث شاركت تركيا في لجان المساعي الحميدة الإسلامية لانهاء الحرب بين العراق وإيران إلا أن تلك المحاولات لانهاء الحرب لم تسفر عن نتيجة حيث اندلعت الحرب .^(٣٨) وأدى اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية إلى زيادة التعاون التركي - الإيراني ومن الناحية الاقتصادية أصبحت إيران واحدة من أكبر الأسواق للصادرات التركية ، في الزيارة التي قام بها توركوت أوزوال لـ إيران عام ١٩٨٣ ، اصطحب معه وفداً مؤلفاً من ٢٠٠ عضواً يمثلون مختلف الوزارات ذات الاتصال المباشر بالعلاقات مع إيران ، وقد بلغت التجارة في العام الماضي (١١١) مليار دولار .^(٣٩) فقد ازداد الطلب على السلع التركية ، وكانت إيران والعراق يمثلان أسواقاً مؤقتة ، لأن كلا البلدين انفقاً أموالاً طائلة على الحرب فقد فشلا في تسديد أثمان وارداتهما من تركيا ، واضطررت تركيا إلى عقد صفقات مقابلية حتى إلى تمديد فترة الديون لكلا البلدين .^(٤٠)

ويمكن القول إن الحرب في نظر تركيا كانت فرصة لضعف جارين قريين منافسين لها ، ومنع تحولهما أو أحدهما على الأقل إلى قوة إقليمية تحد من نفوذ تركيا في المنطقة ، وكانت تركيا وبحكم كونها عضواً في حلف الأطلسي تراقب تطورات الحرب العراقية - الإيرانية عن كثب ، لاعطاء صورة لأعضاء الحلف بشأنها ، وفي ضوء هذا كلّه ، ازداد



اهتمام المعسكر الغربي بعامة والولايات المتحدة الامريكية وخاصة ، بتركيا بكونها أحد المناطق المهمة في الاستراتيجية الغربية .^(٤٠)

ولقد تطورت العلاقات التركية الإيرانية خلال عقد التسعينات بمحى حكومة نجم الدين أربكان الإسلامية إلى السلطة والذي قام بزيارة لايران وأجرى في طهران مباحثات مع هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الإيرانية واعرب عن رغبته ورغبة بلاده في تطوير علاقاتها التجارية مع ايران .^(٤١) وأحدثت حرب الخليج الثانية (١٩٩١ - ١٩٩٠) تغيراً كبيراً في العلاقاتإقليمية والدولية ، فقد اظهرت دولتا الجوار الجغرافي الاسلاميتين - ایران وتركيا - موافق مضادة للعراق بحكم اعتقادهما ان اجتياح العراق للكويت في ٢ آب تشكل اخلاقاً بالتوازن الاستراتيجي والأمني في المنطقة ، وتعرض مصالحها للخطر .^(٤٢)

الاستنتاجات :

ان علاقات تركيا وايران خلال فترة البحث كانت تحكمها الظروف السياسية والاقتصادية ، والتي يمكن القول بأنها علاقات حسنة على طول الخط رغم بعض العثرات البسيطة والتي كانت تتلاشى على مر الزمن .

- ١- كانت العلاقات التركية - الإيرانية في فترة الخمسينات من القرن الماضي أزهى فترة لتطور العلاقات ، فقد ارتبط كلاهما بمشاريع الأحلاف الغربية المعقودة في منطقة الشرق الأوسط وهذا عمل على توطيد العلاقة بينهما .
- ٢- أما في فترة السبعينات والثمانينات فقد أدت سياسة الشاه المتبدلة إلى فتور في العلاقات بعد أن رفض الشاه تقديم مساعدات مالية لتركيا ، وقد كان لتركيا موقفها الخاص والحيادي من الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) على اعتبار أن كلا الدولتين هي جارة لتركيا لذلك اتخذت تركيا موقف محايده من هذه الحرب .
- ٣- أما في فترة التسعينات فقد تحسنت العلاقات وخاصة في عهد حكومة نجم الدين أربكان الإسلامية وسعيها لتكون علاقات جديدة مع ایران .
- ٤- على العموم فإن العلاقات التركية الإيرانية كانت علاقات ايجابية في بعض الأحيان وسلبية في أحيان أخرى وتحكمها المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية التي كان دورها بارزاً من خلال عرض الأحداث الداخلية التي جرت في كلتا الدولتين ولعبت دوراً فعالاً بتأثيرها على السياسة الخارجية لكلا الدولتين .
- ٥- استغلت الدولتان حرب الخليج الثانية اقتصادياً وسياسياً واعتقدنا أن المؤشر الاستراتيجي الإقليمي عمل إلى إضعاف العراق بقوة إقليمية منافسة لهما بعد تورط نظام الحكم فيه في اجتياح الكويت.

الهوامش والمصادر:

- (١) محسن حمزة حسن العبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (١٩٤٦ - ١٩٦٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الآداب ، جامعة الموصل ١٩٨٩ ، ص ٥٣.
- (٢) جورج لنشوفسكي ، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر الخياط ، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ، (بغداد ، ١٩٥٩) ، ص ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .
- (٣) لنشوفسكي ، المصدر نفسه ، ص ٢٤٧ .
- (٤) جون ليبرت ، ايران حرباً مع التاريخ ، ترجمة حسين عبد الزهرة مجید ، مطبعة دار الحكمة ، (البصرة ، ١٩٩٢) ، ص ١١٧ .
- (٥) ميشال سليمان، ايران في معركة التحرر الوطني والاستقلال ، مطبعة الاتحاد، (بيروت، ١٩٥٤)، ص ٢١ .
- (٦) محمد وصفي أبو مغلي، ايران دراسة عامة، مطبعة جامعة البصرة ، (البصرة ١٩٨٥) ، ص ٢٩٥ .
- (٧) نافع طارق الحمداني ، العلاقات الإيرانية - التركية وانعكاساتها على الأمن الوطني منذ عشرينات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، أوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات الإقليمية، العدد ١٩ (الموصل ٢٠٠٣) ، ص ٤٨ .
- (٨) أحمد نوري النعيمي، تركيا وخلف شمال الأطلسي، (دم.د.ت) ، ص ٩٦ .
- (٩) العبيدي، المصدر السابق ، ص ٥٣ .
- (١٠) أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة ، دار المعرفة ، (القاهرة ، د.ت) ، ص ٧٦ .
- (١١) العبيدي، المصدر السابق، ص ١٠٦ .
- (١٢) لنشوفسكي، المصدر السابق، ص ٢١٣ .
- (١٣) ادوارد ساليبيه، ايران مستودع البارود ، ترجمة عز الدين محمود السراج ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ، ١٩٨٣) ، ص ص ١٣٧ - ١٣٨ .
- (١٤) سليمان، المصدر السابق، ص ٣٤ .
- (١٥) ليبرت، المصدر السابق، ص ص ١٢٤ - ١٢٨ .
- (١٦) سليمان، المصدر السابق، ص ٩٩ .
- (١٧) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية التركية (١٩٣٢ - ١٩٥٨) ، دار الكتب للطباعة والنشر ، (الموصل ، ١٩٨٥) ، ص ١٦٥ .
- (١٨) الحمداني، المصدر السابق، ص ٢٩ .
- (١٩) السبعاوي، المصدر السابق، ص ١٨١ .
- (٢٠) فيروز أحمد وأخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الأبحاث العربية، (بيروت د.ت) ، ص ١٤٥ .
- (٢١) رواء زكي الطويل، أهمية العلاقات التجارية التركية - الإيرانية لمدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٢ ، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ص ٢ .

The Turkish – Iranian Relations

By: Amira I. Al-Obaidy

Abstract

The Turkish-Iranian relations during the period of research have been ruled by political and economic conditions. We can say that they are good relations inspite of some simple obstacles.

During 1950's, the relations have witnessed the stage of flourishing after both states have joined western pacts in the region. As for period 1960's-1970's the policy of shah has led to a sort of coolness in these relations when shah of Iran refused the support turkey financially.

During the last two decades of previous century, the relations, in particular, during the government of Najim Al-Din Abakan have improved, and both states have exploited the second gulf war economically and politacly thinking that the regional strategic indicator has weakened Iraq as a competitve regional power.